أكاديميون لـ«الميثاق»:

الشعب يقف مع شرعية البرلمان

شدد عدد من الاكاديميين على ضرورة استئناف مجلس النواب أعماله للوقوف أمام أهم وأخطر التحديات التي تواجه بلادنا وشعبنا.. وأكدوا أن البرلمان هو الهيئة الدستورية الوحيدة الباقية في اليمن والتي يمكن من خلالها التخاطب مع العالم لايقاف العدوان والاقتتال الداخلي وتوحيد الصف اليمني.

وقالوا في لقاءات أجرتها معهم «الميثاق»: إن البرلمان هو حلقة الوصل الوحيدة لليمن مع العالم ولا يجوز ولا ينبغي لأحد تجاوزها، وطالبوا أعضاء البرلمان باستشعار مسئولياتهم الوطنية والعمل على استئناف اعمال المجلس ومباشرة مهامهم الدستورية والقانونية، مؤكدين أن الشعب اليمني سيقف مع شرعية البرلمان ولن يسمح بإلغاء هذه المؤسسة الدستورية..

التفاصيل في الاستطلاع التالي الذي أجرته «الميثاق» مع عدد من الاكاديميين حول الضرورات الملحة لانعقاد مجلس النواب كمؤسسة شرعية لاتخاذ قرارات جريئة تتطلبها المرحلة لتعزيز الوحدة الوطنية وايقاف العدوان.. الى التفاصيل.

استطلاع/ فيصل الحزمي

في البداية أكد الدكتور احمد العجل أن استئناف مجلس النواب أعماله أمر مهم ويهم كل ابناء الشعب اليمني الذي يواجه عدواناً ويشهد أزمة خطيرة تأكل الأخضر واليابس وبحاجة اليوم الى قرارات تصدر من سلطات شرعية وخاصة من مجلس النواب الذي يعتبر بمثابة ملتقى وقاسم مشترك لكل أبناء الوطن بمختلف مكوناته.

وأضاف: مجلس النواب مؤسسة دستورية وشرعية وأي قرارات خارج نطاق هذه الموسسة لن تكتسب صفة شرعية ولن تحظى بالتأييد الشعبي لأنها قرارات تصادر الدستور وتصادر ارادة الشعب وهذا يعني أن مجلس النواب سلطة مهمة وخاصة في هذه الأحداث التي تمر بها البلاد.

ونوه الدكتور العجل الى أن أي إخلال بمجلس النواب هو إخلال بأمن واستقرار ومستقبل الشعب اليمني لأن مجلس النواب سلطة شرعية رئيسية ومهمة وهي بمثابة سياج وطوق نجاة للشعب اليمني، واذا اقصينا المؤسسات الشرعية ولجأنا الى أسلوب القوة والقمع واستخدمنا السلاح والعنف فمعنى ذلك أننا أدخلنا الشعب في هلاك ودمار.

وتابع الدكتور العجل حديثة قائلاً: وعلى كل حال المساس أو التنكر لمجلس النواب كما يذكر علماء السياسة هو هدم للدستور وهدم للإرادة الوطنية وهدم لمخرجات الحوار الوطني ولجوء للعنف وادخال البلاد في نفق الحروب والدمار الذي نثق اليوم بالخروج منه الى ساحة الشرعية بداية باحترام سلطة مجلس النواب واحترام قراراتها التي تعبر عن ارادة كل ابناء اليمن.. مشيراً الى ضرورة أن يدرك الجميع أن غياب شرعية مجلس النواب يعني أنه لم يعد هناك قواسم مشتركة بين ابناء الشعب ولا نصاب للحلول ولا سلام وإنما فرض سياسة الغاب وهذا مرفوض من كل يمني وخاصة بعد التجربة المريرة التي عاشها ابناء اليمن.. خصوصاً أن مجلس النواب يعد سلطة تشريعية ورقابية ومحل اجماع كل القوى السياسية اليمنية وفي الوقت نفسه محل احترام وتقدير اقليمي وعربي ودولي.. ولعلنا نذكر القرارات الأممية فيما مضى..

وقال الدكتور العجل: إن دول العالم اليوم لكي تحقق سعادة شعوبها من خلال الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية والرخاء نجدها تتمسك دائماً باحترام السلطات الشرعية.. ومن خلال التجربة السياسية والتنموية في أوروبا وأمريكا على سبيل المثال اتضح أن الأمن والاستقرار كمناخ للتنمية لا يتحقق إلاّ من خلال سلطات تشريعية.. ومن هذا نقول إن الأزمة الطاحنة التي يشهدها اليمن وتأكل كل شيء تدعونا الى أن نتمسك بشرعية مجلس النواب وبشرعية قراراته التي تمثل القواسم المشتركة وتعبر عن إرادة كل ابناء اليمن..

وأوضح الدكتور العجل أن حديثه عن هذا الموضوع ليس من منطلق حزبي ولا من رؤى طبقية وإنما من منطلق المسئولية والاحساس بواجبه تجاه الوطن.. مؤكداً أن التمسك بشرعية مجلس النواب هو نقطة الالتقاء لكل ابناء الوطن وهو بداية الانطلاق لاستئناف الحوار السياسي ونبذ العنف والوصول الى تنفيذ مخرجات الحوار الوطني بداية بانتخابات رئاسية مبكرة يتبعها انتخابات برلمانية وبعد ذلك تنفيذ بقية المخرجات في اطار السلطات الشرعية.. ونأمل أن يكون الجميع عوناً وللوطن والعمل لمصلحة الأمة.

د. السقاف: البرلمان حلقة الوصل الوحيدة مع العالم

د. قناف المراني: مجلس النواب هو ما تبقى من المؤسسات الدستورية الشرعية

د. محمد الجوفي: على البرلمان استئناف أعماله للوقوف أمام التحديات التي تستهدف الوطن

د. أحمد العجل: تجاوز البرلمان هدم للدستور وانقلاب على الإرادة الوطنية

د. رياض ماطر: الأحداث التي يمر بها الوطن ستجعل مسئولية البرلمان أكبر من أي وقت مضى

استشعار واجبهم الوطني

الى ذلك أكد الدكتور فتحي السقاف على ضرورة انعقاد مجلس النواب في هذه المرحلة لمواجهة العدوان الخارجي.وأضاف: أن مجلس النواب هو حلقة الوصل الوحيدة التي يمكن لليمن من خلالها التواصل مع العالم بصفة رسمية لايقاف العدوان على بلادنا.

وقال السقاف: إن الاعلان الدستوري محاولة للقضاء على الشرعية الوحيدة في اليمن وأنه أدخل البلاد في فراغ دستوري وعجز عن سد ذلك الفراغ.

وشدد الدكتور السقاف على ضرورة استشعار اعضاء البرلمان واجبهم الوطني والعمل على استئناف اعمال جلسات مجلس النواب ومناقشة أهم القضايا التي دمرت الوطن.. أبرزها العدوان السعودي وايقاف نزيف الدم اليمني والصراعات الداخلية وتوحيد الصف.

شرعية البرلمان

وفي ذات السياق قال الدكتور قناف المراني: إن استئناف مجلس النواب أعماله في هذه الظروف الاستثنائية هو ضرورة ملحة وواجب وطني يحتم على اعضاء البرلمان أن يكونوا عند هذه المسئولية فالشعب اليمني يعول كثيراً على دور البرلمان في ايقاف العدوان وتوحيد الصف اليمني.

وأضاف: مجلس النواب هو ما تبقى من المؤسسات الدستورية الشرعية للبلاد.. ولابد أن يستأنف أعماله وضرورة الغاء الاعلان الدستوري ليقوم البرلمان بمزاولة مهامة الدستورية على أكمل وجه.. وأضاف: على اعضاء البرلمان أن يعلموا أن التاريخ سيسجل غيابهم وأنهم تنصلوا عن واجبهم تجاه وطنهم وابناء شعبهم، وعندما يجد العالم أن مجلس النواب اليمني استأنف أعماله سيتخاطب معهم باعتبارهم الجهة الشرعية والدستورية الوحيدة في اليمن وبدون شك سيكون لهم دور بارز ورئيسي في ايقاف العدوان لذلك نأمل من رئاسة البرلمان دعوة أعضائه الى استئناف اعمال المجلس.. وسيقف الشعب الى جانب شرعية مجلس النواب المؤسسة الدستورية الوحيدة في اليمن.

الشعب يترقب

أما الدكتور محمد الجوفي فقد أكد على ضرورة استئناف مجلس النواب أعماله باعتباره المؤسسة الدستورية التي يقع على عاتقها الكثير من المهام والمسئوليات الوطنية والتاريخية في هذه المرحلة الحرجة.

وأضاف: وبالتالي فإن من الضروري وليس بغريب أن يستأنف المجلس الموقر أعماله في هذه الفترة العصيبة وذلك للوقوف أمام أهم وأخطر التحديات والمشكلات التي تستهدف الوطن سواءً أكانت هذه التحديات داخلية أو خارجية.

وعلى اعضاء البرلمان أن يدركوا أن الشعب يعول كثيراً على دورهم ويترقب منهم دوراً وطنياً.

نقطة انطلاق

وتحدث الدكتور رياض ماطر في ختام هذا الاستطلاع قائلاً: إن صمود الشعب اليمني الحر الأبي أمام العدوان والحصار الذي يتعرض له يمثل ملحمة بطولية جسد فيها عزة وكرامة اليمني الأصيل وحرصه الدؤوب على وحدته الوطنية أرضاً وانساناً رغم كل المعاناة والمحن التي تعرض لها وقاومها بكل شموخ وكبرياء.

فهو بذلك يستحق من القادة والسياسيين وقفة وفاء وتغليب المصلحة الوطنية من خلال توحيد الصف والاتفاق على الشأن الداخلي بكل حنكة وتعقل من أجل تجاوز المرحلة الصعبة التي يمر بها الوطن.

وأضاف: يعتبر مجلس النواب المؤسسة المنتخبة التي تمثل الشعب داخلياً وخارجياً ومعترفاً بها كجهة شرعية دولياً، لذا فإن دعوة مجلس النواب للانعقاد لا تمثل أهمية باعتباره المؤسسة الدستورية المنتخبة فقط وإنما الواقع والظروف تفرض وتحتم عليه ذلك لعدة أسباب لا يمكن التغاضي عنها وقد يكون أهمها الحفاظ على لحمة الوحدة الوطنية وتفويت الفرصة على الاعداء ممن يسعون الى تمزيق وتقسيم الوطن.

وشدد الدكتور ماطر على ضرورة تقديم التنازلات لبعضنا.

وقال: ليس من العيب أو الخطأ تقديم بعض التنازلات السياسية المؤقتة التي لن تغير في المبادئ الوطنية الأساسية شيئاً ولن يؤثر ذلك على مسيرة الثورة أو التغيير المنشود ويمكن أن تكون نقطة انطلاق لايقاف العدوان والحصار وبدء مرحلة بناء يمن جديد..

مؤكداً أن الظروف والأحداث التي مر بها الشعب ستجعل مسئولية مجلس النواب أكبر وأهم من أي وقت مضى فالمسئولية تحتم عليه اتخاذ قرارات جريئة تعمل على إنهاء عبث العملاء والخونة كي يتسنى لهم توحيد الصف في مواجهة العدوان وايقافه، والتحرك داخلياً وخارجياً حتى تعود الأمور الى نصابها.

التضاد التاريخي للجغرافيا الوطنية

عبدالرحمن مراد

تتحدث بعض المصادر التاريخية أن سبأ لما قسم بين حمير وكهلان ملكه جعل سياسة الملك لحمير وأعنة الخيل وملك الأطراف والثغور لكهلان، ولم يزل الأمر على ذلك، لحمير على كهلان الطاعة والملوك الراتبة في دار المملكة من حمير والملوك في الاطراف وفي الثغور من كهلان- ويقال إن الغساسنة من كهلان.. وتحدثت تلك المصادر أن العدد في بني كهلان كان أكثر من بني حمير وقد ظل أولاد حمير في المناطق الجبلية، وأولاد كهلان في الاطراف والثغور.. ويمكن للمرء أن يميز من خلال الآثار واللُّقى والموجودات الأثرية بين ثقافتين كانتا ظاهرتين وهما الثقافة التوراتية والثقافة الانجيلية، ويدرك أن الثقافة التوراتية كانت أكثر بروزاً في الهضبة الممتدة من يريم الى نجران، والانجيلية كانت أكثر بروزاً في الاطراف والثغور أي في الموانئ والمناطق الساحلية.. وبالقياس ندرك أن الكهلانية أكثر تناغماً مع الخط السني والصوفي في العصور الاسلامية، والحميرية كانت أكثر تناغماً مع الخط الزيدي الهادوي، ولذلك انتقل الصراع بين الكهلانية والحميرية في مستويات ثقافية متعددة، المستوى الاجتماعي وهو الشعور الطاغي عند الكهلانية بروح الاستبداد عند الحميرية وروح التسلط.. والمستوى الثقافي وله مستويات وجذور تاريخية بدءاً من حادثة الاخدود وربما قبلها وظل الصراع يتعدد ويتجدد في كل فترات التاريخ من خلال التمايز والتعدد المذهبي.. والمستوى السياسي الذي لم يخضع في أية فترة من فترات التاريخ الاسلامي أو يهدأ، فحين يصل الخط الكهلاني الى السلطة يظل الخط الحميري رافضاً الخضوع والطاعة ومقاوماً لمفردات التسلط.. ولعل المتأمل في التاريخ الحديث يجد أن الزيدية- وهي تمثل الامتداد الطبيعي للخط الحميري- لم تهن أو تخضع للاحتلال العثماني، في حين تناغم الخط الكهلاني الممتد من حدود المخلاف السليماني مروراً بتهامة فتعز- باستثناء مناطق الجنوب التي كانت واقعة تحت الاحتلال البريطاني- الى درجة أن وصل بعض اعيان ذلك الخط الى مراتب اجتماعية متقدمة، ومنح بعضهم الباب العالي العثماني لقب «بيه»، في حين ظل الخط الحميري مقاوماً وغير خاضع بل وانتزع لنفسه ما يشبه الحكم الذاتي وفق بنود صلح دعان، وحين غادر العثمانيون اليمن عام 1918م وتسلم الامام يحيى حميد الدين السلطة في اليمن قامت تعز في انتفاضة المقاطرة عام 1923م وخرجت تهامة مع الزرانيق، وبسبب ظلم بيت حميد الدين وصلت حملة عبدالعزيز آل سعود التي قادها فيصل إلى الحديدة في مطالع القرن الماضي كما هو الحال عند الغساسنة أبناء كهلان الذين توالت الاحداث ودلَّتْ على تكاملهم مع الآخر المغاير، في حين كانت أنفة حمير تأبى الهوان وترى الموت غرقاً خياراً لابد منه خوف الذل، كما نجد ذلك عند يوسف ذونواس ومتواليات الاحداث في الخط الحميري، فها نحن نجد في حاضرنا ما يماثل ماضينا.. وقبل تفصيل اللحظة الحضارية الجديدة نترك الاستاذ البردوني يتحدث عن فترة الخمسينيات من القرن الماضي حيث يقول:

«فهل المراد بوحدة الوطن زوال أسباب الشكوى التي كان يتلعثم بها بعض شيوخ وأفراد لواء إب وتعز، باعتبارهما منطقة استغلال واستنزاف للمتنفذين من شمال الشمال وبالأخص من صنعاء وشهارة وحجة وصعدة ومراكز خولان، فقد كان أغلب مديري المناطق وقضاة المحاكم والعساكر الذين يلتحقون بالقضاة أو المديرين من مناطق شمال الشمال.. وقد دلت على تذمر لواء تعز وإب بعض الحركات الفوقية في آخر الثلاثينيات وبدء الأربعينيات.. إذ أظهر العصيان على إمام صنعاء الشيخ عبدالوهاب نعمان مستغلاً إدارته «الحجرية» فأنفذ عليه مقام صنعاء حملة عسكرية بقيادة أمير تعز علي عبدالله الوزير، وروجت الاشاعات أن عبدالوهاب عقد اتفاقاً مع المندوب السامي بعدن حول انضمام الحجرية كسلطنة الى جانب السلطنات المحمية في الشطر الجنوبي...»..

الى أن يقول: «فهل أشارت الوحدة الوطنية الى اعطاء المناطق الوسطى حرية اختيار وُلاتها وتولية بَنِيها ما يستحقون من المناصب؟ هذا ممكن.. وممكن انطباق هذا على لواء تهامة التي تهامس فيها التذمر من حكم «الجبالية» في الخمسينيات، وكان يتزعم هذه الدعوة واتباعها «الشيخ عبدالله عاموه» الذي كان على المنطقة زعيماً روحياً أعلى من الزعامات الرسمية إذ كانت داره كدار ضيافة وكمدرسة علوم وكان من علماء السنة ومعلميها في داره، وكان يتوهم المقام تحريك آل سعود لعاموه، لما تبدّى عليه وعلى ابنه محمد من مظاهر الثراء وسخاء الكف، وكانت أسباب المؤامرة قائمة في النصف الأخير من الخمسينيات.. إذ تقوت علاقات التعاون بين اليمن والمنظومة الاشتراكية وأراد المقام أن يدخل عصر الثورات عن طريق اعترافه بنظام كل ثورة كثورة العراق وعن طريق انضمامه للجمهورية العربية المتحدة التي كانت هدف المؤامرات النفطية، وكان الثوار على علم بتلك التذمرات التهامية والتعزية بفعل انتمائهم الى كل المناطق.. إذ كان الرئيس محمد الاهنومي أحد ضباط الثورة وهو من تهامة، وكان يوسف الشحاري الشاعر الثوري من ضباط الأمن الذين اشتركوا في تفجير الثورة وهو من الحديدة، وكان محمد قائد سيف ومحمد عبدالولي ومحمد عبدالواسع نعمان من لواء تعز وكانوا من الضباط الثوار وكان جميع الضباط ينتمون الى تنظيم الضباط الأحرار، فأحسوا بتململ هذه المنطقة التعزية والتهامية وأرادوا إفهامها باختلاف العصر عن عهد الإمامة وبانتهاء تفرد بعض المناطق بالسلطة وخضوع بعضها لها..»..

وعند العبارة الأخيرة للبردوني تكمن جذوة الصراع بين الكهلانية والحميرية.

جهازا الأمن القومي والسياسي يعلنان ضبط خلية إرهابية للقاعدة والإصلاح

إفشال مخطط إرهابي لاغتيال سياسيين وعسكريين وضرب منشآت حيوية | ضبط أكثر من 300 قنبلة و60 صاروخ (لو) وأقنعة وقذائف هاون

< تواصل أجهزة الأمن وبتعاون المواطنين توجيه ضربات قاسية للخلايا النائمة التابعة لتنظيم القاعدة وجماعة الاخوان، حيث تشهد جميع المحافظات حالة استنفار أمني غير مسبوق في ظل تزايد الدعم السعودي لعملاء لتنفيذ أعمال ارهابية في العاصمة والعديد من المحافظات.

ففي الوقت الذي تتزايد فيه عملية ضبط ومداهمات عناصر الارهاب والتخريب، تزداد عمليات نقل وتكديس الأسلحة بشكل ملحوظ في جميع المحافظات، وتنوع أساليب الإرهابيين بشكل يؤكد حقيقة خطورة الأوضاع في البلاد باستمرار ضبط كميات كبيرة من الأسلحة والمواد المتفجرة كما حدث السبت في المخا، حيث تمكن الجيش واللجان من ضبط شاحنة أسلحة كانت في طريقها الى العناصر الارهابية ومرتزقة الرياض في تعز.. وفي وقت سابق بطريق مارب وكذلك في الحديدة..

غير أن مصادر أمنية أكدت أن أقسى ضربة وجهت للخلايا الارهابية وعملاء الرياض كانت الاسبوع الماضي، حيث تمكنت الأجهزة الأمنية بالعاصمة صنعاء بالتعاون مع المواطنين الشرفاء- الجمعة- من ضبط خلية إرهابية من عناصر القاعدة والإصلاح ومرتزقة العدوان السعودي كانت تخطط لتنفيذ عمليات اغتيالات واستهداف للنقاط الأمنية ومنشآت حيوية مدنية وعسكرية.

وأوضحت مصادر بجهازي الأمن القومي والسياسي أن هذه الخلية الإرهابية التي تم ضبطها كانت محل رصد ومراقبة من قبل الأجهزة الأمنية المختصة منذ شهر كامل.لافتةً إلى أن نتائج التحقيق مع هذه العناصر أفصحت عن وجود مخطط من قبل عناصر القاعدة والإصلاح من مرتزقة العدوان السعودي للقيام بعمليات إرهابية تستهدف مؤسسات سيادية ومصالح ومنشآت حيوية في العاصمة صنعاء والقيام بعمليات اغتيالات لشخصيات سياسية وأمنية وعسكرية وشخصيات اجتماعية بهدف إقلاق الأمن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع. مشيرةً إلى أن الأجهزة الأمنية ضبطت بحوزة هذه الخلية الإرهابية أكثر من 300 قنبلة يدوية و50 صندوق ذخيرة متنوعة و60 صاروخ (لو) و20 قاذف قنابل إضافة إلي عدد من الأسلحة المتنوعة والمسدسات وتوابعها، كما تم ضبط العديد من الأقنعة التنكرية وفروات الشعر المختلفة والعديد من أدوات الجريمة والكثير من المناظير الليلية والحرارية وقذائف الهاون ومدافعها وقذائف (آر بي جي) وكاميرات مخصصة للاغتيالات تُربط على الرأس.

ونوَّهت إلى أن الأجهزة الأمنية حصلت على توثيق لعمليات اغتيالات سيتم كشفها في وقت لاحق بعد استكمال التحقيقات اللازمة.. كما سيتم خلال الأيام القادمة الكشف عن مزيد من المعلومات عن مخططات إرهابية لعناصر القاعدة ومرتزقة العدوان السعودي كانت تستهدف النيل من أمن واستقرار الوطن والسكينة العامة للمجتمع.

وأكدت المصادر أن الأجهزة الأمنية لن تألو جهداً في تعقب العناصر الإرهابية للقبض عليها وتقديمها للعدالة لتنال جزاءها العادل والرادع.